RSM البزيع وشركاهم
محاسبون قانونيون

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك (مقفلة)
دولـــة الكويـــت

البيانـــات الماليـــة
للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
مـــع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك (مقفلة)
دولـــة الكويـــت

البيانـــات الماليـــة
للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
مـــع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي	3
بيان الدخل الشامل	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	21 – 7

RSM البزيع وشركاهم
محاسبون قانونيون

RSM البزيع وشركاهم
ص. ب 2115 الصفاة - 13022
دولة الكويت
ت 22961000 965+ ف 22412761 965+
www.albazie.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك (مقفلة)
دولـــة الكويـــت

تقرير البيانات المالية

لقـد دققت البيانات الماليـــة المرفقـــة لشركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك (مقفلـــة) والتـــي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009 وبيانات الدخل الشامل والتغيـــرات فـــي حقـــوق الملكيـــة والتدفقات النقدية للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الـــشركة) إلـــى 31 ديـــسمبر 2009 وملخـــص السياسات المحاسبية الهـــامة والإيضاحات الأخرى .

لم أقم بتدقيق البيانات المالية للحملتين التابعتين حملة جاسم الجيران للحج والعمرة و حملة مساعد الـــشايجي للحـــج والعمرة ، والتي تمثل إجمالي موجوداتها وإيراداتها 1% و7% من الإجماليات المجمعة على التوالي . لقد تم تدقيق البيانات المالية للحملات التابعة المذكورة أعلاه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 من قبل مدقق آخر ، والـــذي أظهرت تقاريره آراء غير متحفظة، وإن رأيي فيما يتعلق بالمبالغ التي تتضمنها البيانات المالية للحملتين التـــابعتين يستند فقط على تقارير المدققين الآخرين .

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية هـــو مـــن مـــسئولية الإدارة . تتضمن هذه المسئولية: إعداد وتطبيق ومراقبة نظام الرقابة الداخلي المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وكـــذلك اختيـــار وتطبيـــق السياسات المحاسبية المناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقا للظروف الملائمة .

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به . لقد قمت بالتدقيق وفقا لمعـــايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولـــة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. يـــتم اختيـــار الإجراءات استنادا إلى تقدير مدقق الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الـــداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمـــة الـــسياسات المحاســـبية المـــستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة مـــن قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

بإعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها، وتقرير المدقق الآخر كافية وملائمة لتوفر أساسا يمكننـــي مـــن إبداء رأيي حول البيانات المالية.

الرأي

برأيي ، وبناء على تقارير المدقق الآخر إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – المركز المالي لشركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك (مقفلة) كما في 31 ديسمبر 2009 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009 وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك ، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليها قانون الشركات التجارية وعقد تأسيس الشركة وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي ، وإن الشركة تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية ، و أن المعلومات المحاسبية و الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ماهو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي لم تقع خلال الفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للشركة ، على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها .

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
البزيع وشركاهم
عضو في RSM العالمية

دولة الكويت
26 مايو 2010

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مقفلة)
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2009
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــــودات	ايضاح	2009
الموجودات المتداولة :		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	3	1,274,427
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	4	2,072,570
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	5	744,189
استثمار في وكالة	6	7,139,250
مستحق من أطراف ذات صلة	7	73,062
مجموع الموجودات المتداولة		11,303,498
استثمارات متاحة للبيع	8	754,384
موجودات ثابتة	9	146,749
موجودات غير ملموسة	10	3,390,000
مجموع الموجودات		15,594,631
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات المتداولة :		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	11	330,252
مستحق إلى أطراف ذات صلة	7	68,065
مجموع المطلوبات المتداولة		398,317
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	12	22,799
حقوق الملكية :		
رأس المال	13	17,000,000
الخسائر المتراكمة		(1,815,644)
مجموع حقوق الملكية المتعلق بمساهمي الشركة الأم		15,184,356
الحصص غير المسيطرة		(10,841)
مجموع حقوق الملكية		15,173,515
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		15,594,631

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءا من البيانات المالية

محمد حسن الريس
رئيس مجلس الإدارة

خالد الكندري
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

	إيضاح	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
إيراد خدمات		**3,894,982**
تكاليف خدمات		**(3,550,500)**
مجمل الربح		**344,482**
صافي خسائر استثمارات	16	**(1,930,137)**
إيراد وكالة	6	**1,249,153**
إيرادات فروق عملة		**138,144**
إيراد ودائع		**22,946**
أخرى		**(58,799)**
الخسارة التشغيلية		**(234,211)**
المصاريف والأعباء :		
مصاريف عمومية وإدارية	17	**(1,001,769)**
إهلاكات	9	**(114,227)**
أتعاب إدارة	18	**(385,000)**
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	5	**(91,278)**
إجمالي المصاريف والأعباء		**(1,592,274)**
صافي خسارة الفترة		**(1,826,485)**
الدخل الشامل الآخر		**–**
إجمالي الخسارة الشاملة للفترة		**(1,826,485)**
المتعلق بـــ :		
مساهمي الشركة الأم		**(1,815,644)**
الحصص غير المسيطرة		**(10,841)**
إجمالي الخسارة الشاملة للفترة		**(1,826,485)**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءا من البيانات المالية

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك (مقفلة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم				
	رأس المال	خسائر متراكمة	حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
رأس المال المدفوع	17,000,000	–	17,000,000	–	17,000,000
إجمالي الخسارة الشاملة للفترة	–	(1,815,644)	(1,815,644)	(10,841)	(1,826,485)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009	**17,000,000**	**(1,815,644)**	**15,184,356**	**(10,841)**	**15,173,515**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءا من البيانات المالية

	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
صافي خسارة الفترة	(1,826,485)
تسويات :	
إستهلاكات	114,227
إيرادات ودائع	(22,946)
خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,990,461
إيرادات محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	(16,948)
إيرادات توزيعات	(43,376)
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	91,278
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	22,799
	309,010
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :	
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(835,467)
مستحق من أطراف ذات صلة	(73,062)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	330,252
مستحق إلى أطراف ذات صلة	68,065
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(201,202)
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :	
المدفوع لشراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(4,063,031)
المدفوع لشراء موجودات ثابتة	(260,976)
المدفوع لشراء موجودات غير ملموسة	(3,390,000)
المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع	(2,752,925)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع	2,015,489
المدفوع في استثمار في وكالة	(7,139,250)
إيرادات ودائع مستلمة	22,946
إيرادات توزيعات مستلمة	43,376
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(15,524,371)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :	
المحصل من إصدار رأس المال	17,000,000
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	17,000,000
صافي الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك	1,274,427
النقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة	1,274,427

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءا من البيانات المالية

1 – إعلان قيام الشركة والنشاط

تأسست شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك (مقفلة) بموجب عقد التأسيس الموثق في وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والتوثيق تحت رقم 1378 جلد 1 بتاريخ 19 فبراير 2008 . تم تسجيل الشركة في السجل التجاري تحت رقم 326975 في 22 إبريل 2008 .

اجتمعت الجمعية التأسيسية للشركة بتاريخ 9 مارس 2008 وأعلنت قيام الشركة نهائيا .

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي :

1 – تقديم خدمات الحج والعمرة وفقاً للضوابط والمعايير الصادرة من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .
2 – بيع وشراء وإستيراد وتصدير المواد الغذائية والإستهلاكية وذلك لتحقيق أغراض الشركة .
3 – تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون .
4 – استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة .

بموجب المادة (43) من عقد التأسيس ، تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ما عدا السنة الأولى فتبدأ من تاريخ اعلان قيام الشركة نهائيا ، وتنتهي في آخر ديسمبر من العام التالي ، وعليه فإن السنة المالية الأولى للشركة تبدأ من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) وتنتهي في 31 ديسمبر 2009 .

تمارس الشركة نشاط الحج والعمرة من خلال التراخيص التالية والصادرة من وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية:

الحملة التابعة	نسبة الملكية 2009
1) حملة الكندري للحج والعمرة	%100
2) حملة جاسم الجيران للحج والعمرة	%51
3) حملة مساعد الشايجي للحج والعمرة	%51

بلغ عدد موظفي الشركة 15 موظف كما في 31 ديسمبر 2009 .

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب 24120 الصفاة 13102 – دولة الكويت .

تم الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 مايو 2010 . إن الجمعية العمومية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها .

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ – أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وبعض الاستثمارات المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة .

المعايير والتعديلات للمعايير والتفسيرات غير جارية التأثير

إن المعايير التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنها غير جارية التأثير ولم تطبق من قبل الشركة حتى الآن:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 المعدل" دمج الأعمال (2008) "

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 المعدل، والذي سوف يصبح جاري التأثير لعمليات دمج الأعمال والتي تاريخ الإقتناء لها في أوبعد بداية أول فترة مالية سنوية تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009 وذلك بأثر مستقبلي، يتضمن التعديلات التالية :

- تعريف الأعمال أصبح أكثر أتساعا، الأمر الذي سوف يؤدي على الأرجح إلى ازدياد عمليات الاقتناء والتي سيتم معالجتها كدمج أعمال.
- الالتزامات المحتملة سيتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات اللاحقة في بيان الدخل.
- تكاليف المعاملة، بخلاف تكاليف إصدار الأسهم والديون، سيتم الاعتراف بـــها كمصروف عند تكبدها.
- أي حقوق سابقة في الشركة المقتناة سيتم قياسها بالقيمة العادلة والاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل.
- أي حقوق غير مسيطرة (أقلية) سيتم قياسها إما بالقيمة العادلة أو نسبة حصتها بالموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المقتناة، لكل معاملة على حدة .

معيار المحاسبة الدولي رقم27 المعدل " البيانات المالية المجمعة والمنفصلة(2008) "

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 27 المعدل والذي سوف يصبح جاري التأثير في الفترات السنوية التي ستبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009 وذلك بأثر رجعي، يتطلب المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية الشركة في الشركة التابعة، عند استمرار الاحتفاظ بالسيطرة، من خلال حقوق الملكية . عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة، فإن أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة سوف يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الدخل .

معيار المحاسبة الدولي رقم 38 "المعدل " "الموجودات غير الملموسة"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي اصدرت في أبريل 2009 . إن الشركة سوف تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم" 38 المعدل "من تاريخ تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم" 3 المعدل ."هذا التعديل يوضح التوجيه في قياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة المكتسبة في الجمع بين الأعمال ويسمح هذا بتجميع الأصول الملموسة كأصل واحد إذا كان كل أصل بمفرده لديه نفس العمر الإنتاجي . هذا التعديل ليس له تأثير جوهري على البيانات المالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "التعديل " "عرض البيانات المالية"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي اصدرت في أبريل 2009 . هذا التعديل يعطي توضيح عن التسويات المحتملة للمطلوبات عن طريق إصدار الملكية ليس ذات صلة بتصنيفها كمطلوبات متداولة أو غير متداولة عن طريق تعديل تعريف المطلوبات كمطلوبات غيـــر متداولـــة (شريطة أن تكون الشركة لديها حق غير مشروط لإرجاء تسوية عن طريق تحويل مبالغ نقدية أو أصول أخري لما لا يقل عن 12 شهر بعد انتهاء الفترة المحاسبية) على الرغم من حقيقة أن الشركة مطلوبا منها التسديد عن طريق الأسهم لطرف آخر في أي وقت . إن الشركة سوف تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم" 1 التعديل "من 1 يناير 2010 . هذا التعديل ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية"

إن هذا التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي نشرت فى ابريل 2009 . هذا التعديل ينص صراحة على أن الإنفاق الناتج فقط من الاعتراف بالأصل يمكن تصنيفه كتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

يوضح المعيار ، والذي سيكون جاري التأثير على الفترات السنوية التي ستبدأ من أو بعد 1 يناير 2013 ، الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس بها موجوداتها . ينص المعيار على أن تصنيف جميع الموجودات المالية ككل بناء على نموذج عمل المنشأة في إدارة الموجودات المالية وعلي خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية . تقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة . إن هذه المتطلبات تحسن وتبسط طريقة تصنيف وقياس الموجودات المالية مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 . تطبق تلك المتطلبات طريقة ثابتة لتصنيف الموجودات المالية لتحل محل العديد من فئات الموجودات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولية 39 التي لكل منها معيار تصنيف خاص بها . كما ينتج عن تلك المتطلبات طريقة موحدة لتحديد الانخفاض في القيمة لتحل محل العديد من طرق تحديد الانخفاض في القيمة الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 الناتجة عن تصنيفات الفئات المختلفة .

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة . لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح 2 (ع) .

ب - الاستثمارات :

تقوم الشركة بتصنيف استثماراتها في الفئات التالية: استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض الذي تم شراء الاستثمارات من أجله ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي.

1) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: استثمارات محتفظ بها لغرض التداول واستثمارات قد تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء:

- يتم تصنيف الاستثمار كمحتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات تدار معاً ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو كانت مشتقة لم يتم تصنيفها وفعالة كأداة تحوط.

- يصنف الاستثمار من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في القياس أوالتحقق الذي سيظهر بخلاف ذلك، أو إذا كانت الاستثمارات مدارة ويتم تقييم أدائها وعمل تقرير داخلي لها على أساس القيمة العادلة وفقا لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

إن الاستثمارات في هذه الفئة تصنف كموجودات متداولة في حالة الاحتفاظ بها لغرض التداول أو من المتوقع تحققها خلال 12 شهراً من نهاية فترة التقرير.

2) استثمارات متاحة للبيع

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى ويتم تصنيفها كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية استبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية فترة التقرير.

يتم الاعتراف بعمليات شراء وبيع الاستثمارات في تاريخ التسوية - هو التاريخ الذي تم فيه تسليم الموجودات إلى أو بواسطة الشركة. يتم تحقق الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتـــم إثبات أية أرباح وخسائر محققة وغير محققة خاصة بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع في احتياطي التغيرات التراكمية فـــي القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل.

في حالة عدم توفر طريقة موثوق بها لقياس الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة، إذا وجدت.

في حالة استبعاد أو انخفاض قيمة استثمار متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار (كليا أو جزئيا) في أحد الحالتين: عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من هذا الاستثمار أو عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الاستثمار وفي أي من: أ -إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الاستثمار من قبل الشركة أو ب- عندما لا يتم تحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والعوائد للاستثمار ولكن تم تحويل السيطرة على الاستثمار. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الاستثمار لحدود نسبة مشاركتها فيه.

في نهاية كل فترة تقرير تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن أي انخفاض مؤثر أومطول في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح اقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحاليـــة مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل.

جـــ - المدينون :

يتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلية ناقصا مخصص الانخفاض الدائم في القيمة . إن مخصص الانخفاض الدائم في قيمة المدينين التجاريين يثبت عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن صعوبات المدينين المالية الجوهرية في احتمالية أن المدين سيكون معرضا لإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة . إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل ضمن المصاريف العمومية والإدارية . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم إعدامها مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق إعدامه يدرج من خلال بيان الدخل.

د – إستثمار في وكالة :
يتمثل الإستثمار فى وكالة بإتفاقية تقوم الشركة من خلالها بدفع مبلغ من المال الى طرف آخر لإستثماره وفقا لشروط معينة مقابل حد أدني للعائد ، إن الإستثمار فى وكالة يدرج بالتكلفة المطفأة ، ناقص مخصص إنخفاض القيمة بإستخدام معدل العائد الفعلي .

هـ – الموجودات الثابتة :
تتضمن التكلفة المبدئية للموجودات الثابتة سعر الشراء وأي تكلفة مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات الثابتة إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الموجودات الثابتة ، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الدخل الشامل في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الموجودات الثابتة إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الموجودات الثابتة.

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة . عند بيع أو إستبعاد الموجودات الثابتة ، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الدخل.

يتم إحتساب إستهلاك الموجودات الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الموجودات الثابتة كما يلي :

	سنوات
معدات مكتبية	3
أثاث وتركيبات	5
كمبيوتر	3
تحسينات	2

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الإستهلاك متفقين مع المنفعة الإقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة .

و – الموجودات غير الملموسة :
يتم تسجيل الاسماء التجارية لحملات الحج والعمرة بالتكلفة التاريخية . ان الاسماء التجارية لحملات الحج والعمرة ليس لها عمر انتاجي محدد ويتم قياسها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة إن وجدت .

ز – الدائنون :
يتم إدراج الدائنين مبدئيا بالقيمة العادلة و تقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ح – مخصص مكافأة نهاية الخدمة :
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص وعقود الموظفين .إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكـل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ بيان المركز المالي ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام .

ط – رأس المال :
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية .

ي - عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية .جميع عقود الإيجار الأخرى تصنف كعقود إيجار تمويلية.

(1) عقد الإيجار التشغيلي:

أ . الشركة كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار . إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات للعقد يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

ب . الشركة كمستأجر

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار . إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

ك - تحقق الإيراد :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة . يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات ، والخصومات والتنزيلات.

يتم تحقق إيرادات الشركة عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيـــع . تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

تقديم الخدمات

يتم تحقق الإيرادات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيراد وكالة

يتم تحقق إيرادات الوكالة على أساس نسبي زمني .

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في استلام تلك الدفعات.

الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات ، عند اكتسابها ، على أساس نسبي زمني.

أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

العمولات

عندما تكون الشركة وكيلاً بدلاً من وصفه طرف رئيسي في الصفقة . يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للشركة.

ل – المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل بيان مركز مالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية .

م – العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات . ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ المركز المالي إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ . أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية أو من إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الدخل للفترة .

ن – الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً .

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرجحاً .

س – الأدوات المالية :

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد في الصندوق ولدى البنوك و الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، المدينين، المستحق من أطراف ذات صلة، الاستثمارات المتاحة للبيع ، والدائنين، المستحق إلى أطراف ذات صلة. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح .

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقيات التعاقدية . إن العوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد . إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية . يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد .

ع – الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال الفترة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. .

أ – الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيرادات:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3 - انخفاض قيمة الاستثمارات:
تعتبر إدارة الشركة أن الاستثمارات" المتاحة للبيع "قد تعرضت لانخفاض في قيمتها عند وجود انخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة عن التكلفة . إن تحديد ما إذا كان الانخفاض مؤثر أو مطول يتطلب آراء هامة .

ب - التقديرات والافتراضات:
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ المركز المالي والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة:
تقوم الشركة باحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم .تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عـــن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات . إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها . يتم إعدام الديون الرديئة عندما يتم تحديدها . إن تحديد مبلغ المخصص أو مبالغ التخفيض تتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة . إن المخصصات وتخفيض الذمم المدينة تخضع لموافقة مجلس الإدارة.

3 - انخفاض قيمة الأصول غير المالية :
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) . والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى . إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع فى معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق التى يمكن ملاحظتها ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل . يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية . إن التدفقات النقدية ناشئة من الميزانية للسنوات الخمس المقبلة وهى لا تشمل أنشطة إعادة هيكلة يجب أن تلتزم الشركة بها أو استثمارات مؤثرة في المستقبل والتي من شأنها تعزز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) . إن القيمة القابلة للاسترداد هي الأكثر حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء .

3 - النقد في الصندوق ولدى البنوك

	2009
النقد في الصندوق	876
النقد لدى البنوك	1,273,551
	1,274,427

لا يوجد فرق مادي بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للنقد فى الصندوق ولدى البنوك .

4 - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	2009
إستثمار فى محافظ	1,098,570
إستثمار فى صناديق	974,000
	2,072,570

يتم تصنيف القيمة الدفترية للإستثمارات المذكورة أعلاه كما يلي :

	2009
تم تصنيفها بالقيمة العادلة	2,072,570
	2,072,570

إن حركة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل هي كما يلي :

	2009
الإضافات	4,063,031
خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 16)	(1,990,461)
الرصيد في نهاية الفترة	2,072,570

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2009
مدينون تجاريون (أ)	176,877
مدينو موظفين	6,696
مصاريف مدفوعة مقدما	25,986
دفعات مقدمة	463,731
تأمينات مستردة	113,862
إيرادات مستحقة	19,628
أرصدة مدينة أخرى	28,687
	835,467
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)	(91,278)
	744,189

إن القيمة العادلة للمدينون والأرصدة المدينة الأخرى تقارب قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2009.

(أ) **مدينون تجاريون**

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي:

	2009
6 إلى 12 شهر	176,877
	176,877

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي:

	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
مخصص الفترة	91,278
الرصيد في نهاية الفترة	91,278

لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها.

6 - استثمار في وكالة

يتمثل الإستثمار في وكالة في عقد مبرم مع مؤسسات مالية إسلامية ، يحمل متوسط عائد بمعدل متغير بحد أدنى 7% سنوياً . وبتاريخ آخر تجديد تم تجديد الوكالة مضافاً إليها العوائد السابقة . إن تاريخ الاستحقاق للاستثمار في وكالة في 19 مايو 2010 .

7 - أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت الشركة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كأفراد الإدارة العليا ، بعض الأطراف ذات الصلة الأخرى ، والتي تخص تقديم خدمات الإدارة والخدمات الاستشارية الأخرى . إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

بيان المركز المالي:	مساهمين رئيسيين	أطراف ذات صلة أخرى	2009
مستحق من أطراف ذات صلة	69,515	3,547	73,062
مستحق الى أطراف ذات صلة	68,065	-	68,065

بيان الدخل الشامل:	مساهمين رئيسيين	أطراف ذات صلة أخرى	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
إيراد وكالة	1,249,153	-	1,249,153
أتعاب إدارة	385,000	-	385,000

مزايا الإدارة العليا	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
مزايا قصيرة الأجل	287,022
مزايا طويلة الأجل	36,115
	323,137

8 – استثمارات متاحة للبيع

	2009
أسهم ملكية	754,384
	754,384

إن الحركة خلال الفترة كما يلي :

	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
الإضافات	2,752,925
الاستبعادات	(1,998,541)
الرصيد في نهاية الفترة	754,384

جميع الاستثمارات مدرجة بالدينار الكويتي .

لم يتم قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم ملكية بقيمة 754,384 دينار كويتي . نظرا لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة ، إن وجد .

9 – موجودات ثابتة

	معدات مكتبية	أثاث وتركيبات	كمبيوتر	تحسينات	المجموع
التكلفة :					
إضافات	1,024	196,532	30,973	32,447	260,976
كما في 31 ديسمبر 2009	1,024	196,532	30,973	32,447	260,976
الاستهلاك المتراكم :					
المحمل على الفترة	113	77,973	3,694	32,447	114,227
كما في 31 ديسمبر 2009	113	77,973	3,694	32,447	114,227
صافي القيمة الدفترية :					
كما في 31 ديسمبر 2009	911	118,559	27,279	–	146,749

10 – موجودات غير ملموسة

	2009
حملة الكندرى للحج والعمرة	2,750,000
حملة جاسم الجيران للحج والعمرة	350,000
حملة مساعد الشايجي للحج والعمرة	290,000
	3,390,000

تتمثل الموجودات غير الملموسة فى المبالغ المدفوعة لاستغلال التراخيص المتعلقة بتلك الحملات .

11 – دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2009
دائنون تجاريون	222,792
دائنو موظفون	290
مخصص أجازات	39,973
دفعات مقدمة من العملاء	37,977
مصاريف مستحقة	27,858
دائنون اخرون	1,362
	330,252

لا يوجد فروق مادية بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى.

12 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2009
المحمل على الفترة	22,799
الرصيد في نهاية الفترة	22,799

13 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقدا من 170,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد .

14 - إحتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح الفترة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطـــي الاجباري ، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي الاجباري وذلك بسبب وجود خسائر خلال الفترة .

15 -إحتياطي إختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح الفترة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار مـــن الجمعية العمومية للمساهمين بناءا على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي الاختياري وذلك بسبب وجود خسائر خلال الفترة .

16 - صافي خسائر إستثمارات

	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
إيرادات محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	16,948
إيرادات توزيعات	43,376
خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 4)	(1,990,461)
	(1,930,137)

17 - مصاريف عمومية وإدارية

	للفترة من 9 مارس 2008 (تاريخ إعلان قيام الشركة) إلى 31 ديسمبر 2009
تكاليف موظفين	697,619
إيجار مكتب	64,500
قرطاسية ومطبوعات	11,967
مصاريف تسويقية	18,372
مصاريف رحلات عمل	52,153
إتصالات	9,141
أتعاب استشارات	100,713
أخرى	47,304
	1,001,769

18 - أتعاب إدارة

تمثل أتعاب الإدارة فى أتعاب العقد المبرم بين الشركة وطرف ذى صلة بتاريخ 5 نوفمبر 2008 لتقديم خدمات إدارية وإستشارية .

19 - حصة الزكاة

تم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الفترة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، بعد خصم حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة طبقاً لمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58 والذى يعتبر جاري التأثير إبتداً من 10 ديسمبر 2007 . لم يتم إحتساب حصة الزكاة للفترة نظراً لوجود خسارة للفترة .

20 - حصة مؤسسة الكويت للتقد العلمي

تم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الفترة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بعد خصم حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة المدرجة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري .

لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للفترة نظراً لوجود خسارة للفترة .

21 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والمدينون والأرصدة مدينة أخرى والمستحق من أطراف ذات صلة والاستثمارات المتاحة للبيع والدائنون وأرصدة دائنة أخرى والمستحق إلى أطراف ذات صلة ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه .

أ) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك والمدينين. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها . إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود.

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدينون والمستحق من أطراف ذات صله .

ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . ولإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، وتستثمر في الإستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع .

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:
2009

	2009	
	3 - 12 شهر	الإجمالي
المطلوبات المالية		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	330,252	330,252
مستحق إلى أطراف ذات صلة	68,065	68,065
المجموع	398,317	398,317

جـ) مخاطر العملات الأجنبية:

تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي .ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي . حاليا لا تتعرض الشركة لهذا النوع من المخاطر .

د) مخاطر أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر هبوط القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد . إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ينشأ من المحفظة الاستثمارية للشركة.

يبين الجدول التالي حساسية تغير معقول في مؤشرات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ، حيث لدى الشركة تعرض مؤثر كما في 31 ديسمبر 2009 :

مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية%	الأثر على بيان الدخل الشامل
تقارير المحافظ	± 5%	± 549,285
تقارير الصناديق	± 5%	± 487,000

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية . ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة . كما في 31 ديسمبر ، إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية ما عدا أنه لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع بشكل موثوق كما هو مبين في(إيضاح 7).

ابتدء من 1 يناير 2009 طبقت الشركة التعديل على معيار التقارير المالية رقم 7 للأدوات المالية والتي تم قياسها في المركز المالي بالقيمة العادلة . وهذه تتطلب افصاحات عن قياس القيمة العادلة عن طريق مستويات قياس القيمه العادلة:

- مسعرة(غير معدلة) في السوق النشط للموجودات والمطلوبات (المستوي الاول)
- المدخلات غير المسعرة المتضمنة في المستوى الاول والتي تم معاينتها للموجودات والمطلوبات سواء بصورة مباشرة (كالاسعار) او بصورة غير مباشرة مشتقة من الاسعار(المستوى الثاني)
- المدخلات للموجودات والمطلوبات والتي لم تعتمد على معاينتها من خلال السوق (مدخلات غير معاينة) (المستوى الثالث)

إن الجدول التالي يبين موجودات والتزامات الشركة مقاسا بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2009:

	المستوي الثاني	المجموع
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	2,072,570	2,072,570

إن القيمة العادلة للادوات المالية في السوق النشط مبنية علي اسعار السوق في نهاية فترة التقرير . يكون السوق نشط إذا كانت الاسعار متاحة ومنتظمة من خلال التداول أو السمسار أو الشركة الصناعية او خدمات التسعير او الجهات الرقابية ، وهذه الاسعار تمثل العمليات الحقيقية والمنتظمة في نفس معاملات السوق . إن اسعار السوق المستخدمة للموجودات المالية تعتمد على اخر امر شراء وهذه الادوات متضمنة في المستوى الاول.
إن الادوات المتضمنة في المستوى الاول تتضمن استثمارات الملكية التي تم تصنيفها للمتاجرة او كمتاحة للبيع .

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تتداول في السوق النشط (كالمشتقات) يتم تقيمها بأستخدام اساليب تقييم . إن هذه الاساليب تستخدم معلومات السوق المعينة والمتاحة ويمكن الاعتماد عليها كتقديرات خاصة بالشركة ، إذا كانت جميع المدخلات المطلوبه لتحديد القيمة العادلة متاحة ، فإن هذة الادوات تدخل ضمن المستوى الثاني .

إذا كان هناك أحد المدخلات أو أكثر غير متاح يتم اعتبار الادوات المالية في المستوى الثالث .

إن اساليب التقييم التي تستخدم لتقييم الادوات المالية تتضمن :

- أسعار السوق ، أو الاسعار المتداولة لمثل الادوات المالية.
- القيمة العادلة لأسعار العوائد المتبادلة والتي يتم احتسابها من خلال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة اعتمادا علي معدل العائد.
- القيمة العادلة للتغيرات في العملة الاجنبية والتي يتم احتسابها من خلال معدلات التغير في نهاية فترة التقرير.
- اساليب اخري ، كتحليل التدفقات النقدية المخصومة ، والتي تستخدم لتحديد القيمة العادلة للادوات المالية المتبقية.

22 - إدارة مخاطر رأس المال

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة رأس المال .

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للشركة ، تخفيض رأس المال المدفوع ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون ، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة .